S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.3139 (Resumption 2)
24 November 1992

ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والثلاثين بعد الثلاثة آلاف والمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس :	السيد إردوس	(هنغاريا)
الأعضاء :	الاتحاد الروسي	السيد فورونتسوف
	إكوادور	السيد أيالا لاسو
	بلجيكا	السيد نوتردام
	الرأس الاخضر	السيد بربوسا
	زمبابوي	السيد ممبنغفوي
	الصين	السيد لي داويو
	فرنسا	السيد لدسوس
	فنزويلا	السيد أريّا
	المغرب	السيد بن جلون تويمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير ديفيد هناي
	النمسا	السيد هوهنفلنر
	الهند	السيد غاريخان
	الولايات المتحدة الامريكية	السيد بركنس
	اليابان	السيد هاتانو

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى : Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

92-61984 ٣٦٣٨ض(٩٢)

استؤنفت الجلسة الساعة ١٠/٣٥ من يوم الثلاثاء ، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢

التعبير عن التعازي لحكومة وشعب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : بالنيابة عن مجلس الامن وبالاصالة عن نفسي ، أود أن أتوجه بالتعازي الى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، حكومة وشعبا ، على وفاة رئيس جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، فخامة السيد كيسون فومفيهان يوم ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ .

(أ) الحالة بين العراق والكويت

(ب) رسالة مؤرخة في ٢ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لتركيا لدى الامم المتحدة (S/22435)

رسالة مؤرخة في ٤ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، موجهة الى رئيس مجلس الامن من القائم بالاعمال المؤقت للبعثة الدائمة لفرنسا لدى الامم المتحدة (S/22442)

رسالة مؤرخة في ٥ آذار/مارس ١٩٩٢ ، موجهة الى رئيس مجلس الامن من القائم بالاعمال المؤقت للبعثة الدائمة لبلجيكا لدى الامم المتحدة (S/23685 و Add.1)

رسالة مؤرخة في ٣ آب/أغسطس ١٩٩٢ ، موجهة الى رئيس مجلس الامن من القائم بالاعمال المؤقت للبعثة الدائمة لبلجيكا لدى الامم المتحدة (S/24386)

رسالة مؤرخة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لبلجيكا لدى الامم المتحدة (S/24828)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اقترح الآن أن نتيح الفرصة لنائب رئيس وزراء العراق سعادة السيد طارق عزيز ، للرد على البيان الاستهلالي الذي ألقاه الرئيس بالنيابة عن مجلس الامن وعلى الاسئلة والشواغل التي أعرب عنها أعضاء المجلس أثناء مداولات الامس . أعطي الكلمة لنائب رئيس وزراء العراق .

السيد عزيز (العراق) : سيادة الرئيس ، في اللقاء السابق الذي جرى في آذار/مارس الماضي قدم رئيس المجلس بيانا تناول فيه ما أسماه الالتزامات العامة والالتزامات المحددة المفروضة على العراق .

وفي هذا اللقاء اتبع المجلس نفس الاسلوب . وفي لقائنا السابق في آذار/ مارس ، قدمنا توضيحات مدعمة بالادلة عن كل القضايا التي وردت في تقرير رئيس المجلس . والكثير من تلك القضايا تم تكراره في هذا البيان الجديد . إن هناك أطرافا معينة في المجلس تريد أن تعطي الانطباع المغرض بأن العراق لم ينفذ الكثير من الالتزامات التي فرضت عليه وهي تستخدم هذا الانطباع غير الدقيق لتبرير استمرار الحصار .

إن الحقيقة ليست كذلك . إن الحقيقة هي أن العراق ، ورغم الطبيعة الجائرة والمتعسفة للقرار ٦٨٧ (١٩٩١) والقرارات الاخرى ، قد نفذ الالتزامات التي فرضت عليه ، وخاصة الجوهري منها ، وفي مقدمتها تلك الالتزامات ذات الصلة بموضوع الحصار الاقتصادي المفروض على العراق . وهذه الحقيقة يراد حجبها عن المجلس وعن الرأي العام العالمي .

ومع ذلك ، وكما فعلت في آذار/مارس الماضي ، سأتناول النقاط التي وردت في بيان الرئيس وفي بيانات عدد من السادة الذين تحدثوا أمس .

أولا ، موضوع الحدود . إن هذا الموضوع معروف لأعضاء المجلس وللرأي العام العالمي ولبلدان المنطقة . إن الموضوع كله وكما جاء في رسالة وزير خارجية العراق ، بتاريخ ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٣ ، هو قرار سياسي فرضته القوى المتحكمة بمجلس الأمن والأمم المتحدة اليوم ، وخاصة حكومتا الولايات المتحدة وبريطانيا .

وإن القصد السياسي واضح في هذا القرار . وهو ليس حرمان العراق من حقوقه والإضرار بمصالحه الحيوية فحسب ، وإنما هو أيضا التعمد في خلق حالة من عدم الاستقرار في المنطقة لتبرير بقاء القوات المسلحة والقواعد العسكرية الامريكية والبريطانية من أجل استمرار الابتزاز للانظمة القائمة ونهب الثروات النفطية .

هذا هو الموضوع ، وهذا ليس رأي العراق وحده . انه رأي العديد من دول المنطقة وقادتها والمراقبين الذين يشعرون بالمسؤولية إزاء قضايا المنطقة .

إزاء هذا التعامل الجائر تجاه مصالح العراق المشروعة وحقوقه التاريخية التي تؤكدها الوقائع والوثائق التاريخية والتي تناولتها بكل وضوح رسالة وزير الخارجية في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٢ قررنا عدم المشاركة في أعمال اللجنة لأن رأي العراق لم يسمع في اللجنة على الرغم من مساهمتنا في أعمالها لفترة طويلة . وصارت مشاركتنا أو عدم مشاركتنا في أعمال اللجنة سيّين ، فالقرار قد اتخذ مسبقا وتم التصميم على فرضه .

ان استقالة رئيس اللجنة ، السيد مختار كوسوما تكشف جانبا من هذه الحقيقة. وحول هذا الموضوع يعرف المجلس تماما انه بالرغم من الشكاوى المشروعة التي عبر عنها العراق والبيانات المدعمة بالأدلة التاريخية التي قدمها الى المجلس ، فان السلطات العراقية لم تقم بأي تصرف مادي يعرقل عمل اللجنة .

أما الحديث عن التاريخ فهذا أمر طبيعي لأن التاريخ هو التاريخ . ولا يمكن لمجلس الامن أن يمنع الحديث عن التاريخ أو يغير حقائق التاريخ . ونحن نسأل : هل بات الحديث عن التاريخ أمرا محرما في النظام الدولي الجديد ؟

ثانيا ، موضوع المفقودين . لقد تناول بيان الرئيس وبيانات عدد من أعضاء المجلس هذا الموضوع الذي تم تداوله على نطاق واسع خلال الفترة الماضية بأسلوب مغرض حينا وغير دقيق حينا آخر . توجه الى العراق اتهامات باطلة بانه يحتجز أشخاصا كويتيين وبأنه يرفض اعادتهم . ان الذين يثيرون هذا الاتهام لا يقولون لنا ما هي مصلحة العراق في أن يحتجز أشخاصا كويتيين ويرفض اعادتهم ؟ لا يمكن لدولة ما أن تقوم بعمل من هذا النوع الذي يستخدم على نطاق واسع للإساءة الى سمعتها اذا لم يكن هنالك سبب أو مصلحة . الحقيقة هي أن العراق لا يحتجز أحدا من هؤلاء وان هذه لعبة دعائية تشبه لعبة أو قصة الحاضنات التي رويت في الكونغرس يراد منها الإساءة الى سمعة العراق واستغلالها كأحد المبررات الكاذبة لاستمرار النهج التعسفي ضد العراق ولاستمرار فرض الحصار عليه .

إنني أؤكد أمام المجلس ان السلطات العراقية لا تحتجز أي شخص لا من الكويت ولا من أي مكان آخر . لقد كان هنالك حرب ضارية ، وقد أسماها أصحابها "عاصفة الصحراء" ، وفي تلك العاصفة مات الكثيرون وفقد الكثيرون . ولا يتحمل العراق المسؤولية عن ذلك ، بل يتحملها الذين شنوا الحرب وصنعوا العاصفة .

لقد تعاونا باخلاص وموضوعية مع لجنة الصليب الاحمر الدولية في البحث عن المفقودين وتحديد مصيرهم ، ولا نزال نفعل ذلك . واننا مستعدون لمواصلة التعاون مع الصليب الاحمر في هذا الاتجاه وفقا لقواعد القانون الدولي الانساني في التعامل مع قضايا المفقودين في الحروب .

لقد تحدث عدد كبير من المندوبين أمس عن هذه المسألة وطالبونا بأن نتعاون مع الصليب الاحمر وكاننا لم نتعاون معه حتى الآن . لماذا لم يطلب من الصليب الاحمر أن يقدم بيانا عن هذا الموضوع ؟ لقد دعي السيد فان دير ستويل باسلوب غير شرعي ولم يدع ممثل الصليب الاحمر ليقول رأيه في هذه المسألة .

ان تساؤل بعض المندوبين اذا لم يكن هناك محتجزون فلماذا ترفض السلطات العراقية زيارة الصليب الاحمر لمراكز الاحتجاز . ان الجواب واضح ، وهو انه لا يوجد في العراق ما يسمى بمراكز الاحتجاز . هناك سجون عادية كما هو الحال في كل بلدان العالم . ونحن لم نمانع أن يقوم الصليب الاحمر بزيارة السجون العراقية للتقصي عما اذا كان فيها محجوزون مزعومون من الكويت . لم نمانع ، غير أن ممثل الصليب الاحمر أكد بأن اللجنة الدولية غير مستعدة للقيام بهذا العمل إلا على أساس القواعد القياسية التي تعتمدها والخاصة بزيارة السجون .

وأن هذه القواعد القياسية لا تنبع من قواعد يمليها القانون الدولي ، بل تتم بموجب اتفاقات مع الدول المعنية بحكم سيادتها ، لذلك تسميها لجنة الصليب الأحمر الدولية "Service Offer" .

ومع كل ذلك نحن نواجه حتى الآن خلطا متعمدا حين نُتّهَم بغير أساس بأننا لا نسمح للصليب الأحمر بزيارة أماكن الاحتجاز المزعومة .

إن الأسلوب الصحيح للتعامل مع هذا الموضوع هو أن نتلقى ملفات عن المفقودين تتضمن معلومات كافية للاجابة عليها تنفيذا لما يسميه الصليب الأحمر "Process of Accountability" الذي يعتبر عملية مستمرة قد تستغرق وقتا ليس قصيرا .

وقد تلقينا بالفعل عددا من هذه الملفات ولكنه قليل ، ولا يتناسب مع العدد المدعى به في قوائم قدمت على أساس أنها تمثّل مفقودين . ومع ذلك أجبنا على بعض منها وفق المعلومات المتاحة وبكل تعاون مع الصليب الأحمر . وقد تعاونا في هذا الموضوع مع جامعة الدول العربية ، واستقبلنا مبعوثا عن الأمين العام للجامعة عام ١٩٩١ وسنستقبل مبعوثا آخر بعد أيام .

ثالثا ، حول ما جاء في الفقرتين ١٩ و ٢٠ من بيان الرئيس تحت عنوان التزامات العراق بموجب القانون الدولي ، لقد تناولت هذه المسألة في بياني السابق أمام المجلس في شهر آذار/مارس الماضي واقتبس مما قلته في آذار/مارس :

"[أن] الجدير بالالتفات في هذا الصدد أن الأحكام ذات الصلة في قرارات المجلس تنص على مسؤولية العراق بموجب القانون الدولي ، الأمر الذي يلزم معه مراعاة قواعد القانون الدولي في التطبيق لكي يكون البت في مطالبات التعويض ... مستندا إلى القواعد والأحكام القانونية الدولية التي توفر العدالة والانصاف" . ((S/PV.3059 (Resumption 2) ، ص ١٧٦)

ومن أبرز ما يلزم التأكيد عليه في هذا الخصوص ألا تكون المطالبات صورية أو شارية أو مسلكا للكسب المادي البحت يفسح المجال أمام حرية المطالبات على حساب حصريتها .

إن العراق غير ممثّل بأية صورة في آلية البت في المطالبات ، وهذا حسب فهمنا لا يتوافق مع القانون الدولي ومع السوابق في هذا الميدان التي تبرز فيها الاهمية الاساسية لمبدأ أصول الاجراءات القانونية . إن هذا المبدأ يقضي باثبات العلاقة الواضحة بين الخطأ والضرر وأن التعويض هو الاثر المباشر الذي يترتب على المسؤولية وبالقدر الذي يرتبط به الخطأ والضرر . إن هذه الامور لا تترتب في القانون الدولي من خلال فرضها من طرف واحد ، لان العدالة تقتضي الإثبات وفي مسائل الاثبات لابد من تمثيل الطرف المعني مباشرة .

رابعا ، حول ما جاء في الفقرة ٢٢ من بيان الرئيس تحت عنوان تسديد وخدمة ديون العراق السابقة أكرر ما قلته في شهر آذار/مارس

"كيف يمكن للعراق أن يدفع الآن الديون ويسدد الفوائد والحصار الشامل مضروب عليه بشكل مطلق ؟" (المرجع نفسه ، ص ١٧٧-١٨٠)

هنا أمام المجلس أؤكد أن العراق يحترم التزاماته تجاه الدول الدائنة ، ولكن العراق لا يستطيع أن يسدد هذه الديون ولا يستطيع أن يتعامل مع فوائدها أو أن يسدد فوائدها إذا لم يُرفع الحصار عنه ويتمكن من تصدير نفطه واستعادة حالته الاقتصادية الطبيعية .

خامسا ، ورد في الفقرة ٣٣ من بيان الرئيس ، وفي بيان المندوب الروسي ، إشارة الى مزاعم بأن العراق قد استولى على ممتلكات تعود لدول وشركات داخل العراق . إن هذا التفسير غير صحيح . السلطات العراقية أبلغت تلك الدول والشركات أنها ستستخدم معدات معينة في مشاريع زراعية وخدمية لتخفيف معاناة شعب العراق من جراء الحصار . كما أبلغتها بأنها تحترم كل حقوقها التي تترتب على ذلك بموجب العقود المبرمة معها .

سادسا ، حول موضوع اعادة الممتلكات الوارد في الفقرة ٣٤ من بيان الرئيس ، أود أن أبين للمجلس بأن ما ورد في نهاية الفقرة من أن الكثير من الممتلكات ، بما فيها المعدات العسكرية والممتلكات الخاصة ، لم تتم اعادتها ليس دقيقا على الاطلاق ، ويعكس عدم الدقة في اعداد البيان .

إنني أود أن أبين للمجلس بأنه منذ شهر آذار/مارس الماضي ولغاية ٢٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ ، تم تسليم ٤ طائرات سكاي هوك ، وطائرة مزدوجة واحدة طراز ٨٨٣ ، والمعدات الاحتياطية للخطوط الجوية الكويتية ، و ٦٨ وحدة بحرية ، والممتلكات العائدة لوزارة الصحة للنظام الكويتي ، والممتلكات والادوات الاحتياطية العائدة للقوة الجوية للنظام المذكور ، والمعدات الخاصة بوزارتي الاعلام ، والعمل والشؤون الاجتماعية ، وممتلكات تابعة لوزارة الاسكان ومعهد التخطيط ، والادوات الاحتياطية التابعة لطيران الجيش .

إن تسليم هذه الادوات والمعدات والممتلكات قد تم في أكثر من عملية ، في المطارات العراقية وفي منافذ التسليم الاخرى . وتجري الآن ترتيبات لانشاء نقطة جديدة للتسليم في جنوب صفوان لتسليم ما تبقى من الاسلحة والمعدات العسكرية في وقت قريب جدا .

إن العراق لم يتاخر في هذا الجانب ، ولا يتحمل أية مسؤولية كما يريد البيان أن يوحي . إنها بالاساس عملية تستغرق بعض الوقت ، وإن انجازها يتم من قبل الامم المتحدة نفسها .

أما فيما يتعلق بالممتلكات الخاصة ، فإن الحقيقة هي أن العراق لم يستلم أي طلب حتى الآن تحت عنوان "ممتلكات خاصة" .

فيما يتعلق بالفقرتين ٢٦ و ٢٧ من بيان الرئيس حول الارهاب الدولي ، أود أن ألاحظ أولا بأن نصهما هو تكرار لما ورد في بيان الرئيس في شهر آذار/مارس . وإن ما قلناه في تلك المناسبة كان ينبغي أن يكون كافيا ، نظرا لوضوح الحقيقة حول الموضوع . ومع ذلك ، أود أن أؤكد ما قلته في آذار/مارس الماضي . إن العراق أكد التزاماته في هذا الشأن ، وأن العراق لم يمارس في أي وقت من الأوقات عمليات الارهاب . وليس هنالك أي دليل على أنه شارك في أية عملية من هذا النوع .

فيما يتعلق بالفقرة ٢٨ من بيان الرئيس المتعلقة بقراري مجلس الامن ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١) وما ذكره بعض المتحدثين في هذا الشأن ، أود أن أذكر بما قلته في شهر آذار/مارس . إن هذين القرارين لم يصدرا لحل جزء من المعاناة الانسانية لشعب العراق ، بل صدرا لتحقيق أهداف سياسية مفرضة ، وللتدخل في الشؤون الداخلية للعراق . وقد حاولنا في ثلاث جولات من المفاوضات مع الامم المتحدة أن نصل الى ترتيب معقول يلبي الحاجات الانسانية الملحة لشعبنا ، واستبعاد الجوانب السياسية المفرضة ، ولكننا لم نحقق أية نتيجة ، لأن القوى المتنفذة في المجلس والتي كانت وراء صياغة هذين القرارين أحبطت تلك المساعي ، وضغطت على بعض موظفي الامم المتحدة ، الذين أبدوا قدرا من التفهم لاعتبارات العراق المشروعة والعملية ، للتراجع عن مواقفهم .

وعلى أية حال ، إن الحديث عن هذين القرارين بعد كل ما أنجز من الالتزامات التي فرضت بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ذات الصلة بالحصار الاقتصادي هو محاولة لابعاد الانظار عن القضية الاساسية ، وهي رفع الحصار الاقتصادي في نطاق ما ورد في الفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) . إن العمل يجب أن يتجه في هذا الاتجاه الصحيح الذي يمكن لوحده من معالجة معاناة شعب العراق .

وبالنسبة لما ورد في بيان الرئيس وبعض المتحدثين حول قرار مجلس الامن ٦٨٨ (١٩٩١) ، أؤكد ما قلته في شهر آذار/مارس . اننا اعتبرنا ، وما نزال نعتبر ، أن هذا القرار يعني تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية للعراق . وقد شرحت لكم تفصيليا في تلك المناسبة أننا ، رغم هذا الموقف المبدئي ، اتفقنا مع المندوب التنفيذي للامين العام في حينه ، الامير صدر الدين أغا خان ، على التوقيع على مذكرة التفاهم الاولى ثم الثانية . وأنتم تعلمون بأن مذكرة تفاهم ثالثة قد وقّعت في ٢٣ تشرين الاول/ اكتوبر ، وأن العراق ملتزم بها ويتعاون بصورة بنّاءة في تنفيذها مع الامم المتحدة .

وفي ختام هذا الجزء المتعلق ببيان الرئيس ، سأتناول موضوع الاسلحة . لقد ورد هذا الموضوع في بيان الرئيس ، وفي البيان الذي قدّمه السيد هانز بليكس والسيد رالف اكيوس ، وفي بيانات عدد من المندوبين . أقول ، من الواضح أن بيان الرئيس لم يشر إلى الانجازات الجوهرية التي تحققت في مجال تنفيذ القسم جيم من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ، في حين أشار بيان السيد بليكس وبيان السيد اكيوس إلى بعضها . إن التركيز على الجوانب السلبية ، وأغلبها تمّت معالجته ، يقصد منه حجب الجانب الايجابي من الانجازات التي تحققت .

أود تناول بعض الموضوعات المتعلقة بهذا القسم بالتفصيل . أولا ، موضوع التعامل مع فرق التفتيش . الحقيقة ، أيها السادة ، أننا وجدنا خلال الفترة الماضية كلها طرازين من هذا الفرق . الاول ، هو الطراز الذي وصفناه في البيان : مجموعة تأتي بقصد افتعال المشاكل وتتصرف بأساليب استفزازية تمس سيادة البلاد وكرامة الشعب . أما الطراز الثاني فهو مجموعة تأتي وتنجز مهمتها بأسلوب مهني ودون مشاكل . لقد تعاملنا مع الطراز الاول الذي ضم عناصر كلفتها جهات معيّنة بافتعال المشاكل والازمات . تعاملنا بطريقة متوازنة هي الحفاظ على سيادة البلاد وكرامة الشعب من جهة ، وتأمين التعاون العملي من جهة أخرى . وقد نجحنا في احتواء الكثير من المشاكل وتحويل العمل إلى الاسلوب المهني والفني المتصل بأهداف القرار ٦٨٧ (١٩٩١) . وتعاملنا مع الطراز الثاني الذي يؤدي مهمته بأسلوب مهني ودون مشاكل . تعاملنا بكل جدية وموضوعية ، وبذل المختصون العراقيون قصارى جهودهم في توفير كل

المستلزمات المطلوبة لانجاز مهمتهم . وان الموظفين من رؤساء هذه الفرق قد أكّدوا ببيانات معلنة التعاون الايجابي والبناء من جانب السلطات العراقية .

تم يوم أمس ترديد الكثير من الادعاءات حول أسلوب التعاون مع فرق التفتيش . هذه الادعاءات تعكس نهجا مغرضا . لاكن صريحا معكم أيها السادة . إن شعب العراق يشعر بأن الامم المتحدة تتحمل المسؤولية عن معاناته المريرة من جرّاء استمرار الحصار . إن شعور المرارة هذا إزاء الامم المتحدة حقيقة يلمسها كل زائر منصف يزور العراق . لذلك لا يمكن ضبط مشاعر المواطنين . أما السلطات الحكومية المسؤولة فبرغم أنها تشارك المواطنين مشاعرهم ، لانها جزء منهم ، فإنها تبذل أقصى ما تستطيع من أجل أن توفر لفرق التفتيش وغيرها من عناصر الامم المتحدة متطلبات عملهم . وإننا ما نزال نتمسك بهذا النهج . إن ما تحقق حتى الآن من انجازات جوهرية كبيرة في القسم جيم من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ما كان يمكن أن يتم لولا التعاون الذي أبدته السلطات العراقية .

الموضوع الثاني هو ما قيل في بيانات الامس حول الرقابة المستقبلية .

في آذار /مارس الماضي قلت :

"فإن العراق قد وافق على مبدأ التحقق ورصد الامتثال المستقبلي من خلال قبوله القرار ٦٨٧ (١٩٩١) .

"إن العراق يؤكد ... ضرورة احترام اعتبارات السيادة والامن القومي للعراق . إن العراق يطالب مجلس الامن بضمان هذه المبادئ ... إن تفهم المجلس للمبادئ والاسس والطلبات المشروعة التي عرضناها ... يؤدي بالطبع إلى تطبيق منصف وعادل وموضوعي لما هو جوهري من الإلتزامات المطلوبة من العراق في القرارين ٧٠٧ (١٩٩١) و ٧١٥ (١٩٩١) ، وبما يؤدي إلى اطمئنان المجلس" . (S/PV.3059 Resumption 2 ، ص ١٧٣-١٧٥)

هذا ما قلته في آذار/مارس ، وهذا ما أؤكده اليوم .

أما القضايا الاخرى المتبقية من القسم جيم من القرار ٦٨٧ ، فقد أشار بيان الرئيس وبيان السيد أكيوس وبيان السيد هانز بليكس إلى وجود جوانب لم يتم الاتفاق عليها أو إنجازها بعد . وكما قلت في آذار/مارس ، إن العراق مستعد للدخول في حوار بناء وموضوعي مع اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل معالجة هذه الجوانب بأسلوب موضوعي ، ووفقا لاسس ومبادئ منصفة وعادلة .غير أن المجلس مطالب بأن يفكر جديا بأداء التزاماته تجاه العراق ، وخاصة ما نصت عليه الفقرة ٢٣ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) . إن الحديث عن تطبيق الفقرات ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ، وإغفال الربط القانوني والعملي بين هذه الفقرات والفقرة ٢٣ ، كما نص عليه القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ،إن هذا الإغفال يعني في الواقع أن العراق مطالب بأن ينفذ الالتزامات التي فرضت عليه من دون أن ينفذ المجلس التزاماته تجاه العراق .

إن الحوار الذي نقترحه مع رئيس اللجنة الخاصة ، والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية يجب أن يقع في إطار هذا الترابط القانوني والعملي .

في بيانات السادة أعضاء المجلس يوم أمس تم التطرق إلى عدد من الموضوعات ، وأود أن أتناول البعض منها .

أولا ، موضوع الاكراد وما يزعم عن وجود حصار اقتصادي على المحافظات الشمالية الثلاث . وقد أشار المندوب الفرنسي موضوع التفاهم مع العراق ، التفاهم بين السلطات العراقية والاكراد . في آذار/مارس الماضي شرحت لكم هذه المسألة ، وقلت إن مباحثات جرت في بغداد بين السلطات العراقية وممثلي الاحزاب الكردية وعلى رأسهم مسعود البرزاني وجلال الطلباني . هذه المحادثات استمرت أربعة أشهر . وأنا كنت أحد المشاركين فيها .

في نهاية شهر آب/اغسطس ١٩٩١ ، توصلنا إلى مشروع اتفاق شامل يعالج كل القضايا : صيغة الحكم الذاتي وأسلوب مشاركة الاحزاب الكردية في هيئات السلطة والنظام الديمقراطي في البلاد . واتفقنا على إصدار قانون جديد لتشكيل أحزاب سياسية . اتفقنا على أن تجرى انتخابات ديمقراطية حرة في البلاد ، وانتخاب برلمان جديد خلال فترة سنة من تاريخ الاتفاق ، واتفقنا على إجراء انتخابات في منطقة كردستان تشارك فيها الاحزاب الكردية نفسها لاختيار مجلس تشريعي جديد . واتفقنا على معالجة كل المشكلات التي حصلت في الماضي .

بعد إنجاز مشروع الاتفاق مع الوفد ، وفد الاحزاب الكردية الذي كان يرأسه مسعود البرزاني ، طلب مسعود أن يذهب إلى شقلاوة لعرض مشروع الاتفاق على بقية القيادة . عندما ذهب إلى هناك ، وجد أن الإدارة الامريكية قد أبلغت القيادات الكردية في شقلاوة بأنها تطلب حضور وفد كردي إلى واشنطن .

وذهب بالفعل وفد برئاسة جلال الطالباني إلى واشنطن في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩١ والتقى مع مساعد وزير الخارجية الامريكي ادوارد جيريجن . وبعد زيارته لواشنطن زار لندن . وبعد هاتين الزيارتين لم يعد الوفد الكردي إلى بغداد لتوقيع الاتفاق . وكل الاوساط السياسية المعنية بهذا الموضوع تعرف أن الحكومتين الامريكية والبريطانية ضغطتا على القادة الاكراد لكي لا يوقعوا الاتفاق الذي تم التوصل اليه مع السلطات العراقية . وقالوا صراحة إن توقيع هذا الاتفاق يقوي النظام في بغداد وهما - أي الحكومتين الامريكية والبريطانية - لا ترغبان في ذلك .

قد لا يعرف بعض السادة أعضاء المجلس الحقائق . هنالك أكراد في العراق وأكراد في ايران وأكراد في تركيا وأكراد في سوريا ، وقسم قليل في ما كان يسمى بالاتحاد السوفياتي .

العراق هو البلد الوحيد الذي يعترف في الدستور وفي القوانين بالحقوق القومية الثقافية للاكراد . والعراق هو البلد الوحيد الذي فيه ممثلون رسميون للاكراد في السلطة . منذ ١٩٧٤ ، هنالك منصب ثابت في الدولة العراقية لنائب رئيس جمهورية كردي . وهنالك وزراء أكراد يشاركون في الحكومة العراقية بصفتهم أكراداً وعراقيين في نفس الوقت . قد يكون هناك وزير من أصل كردي في الحكومة التركية مثلاً ، ولكن لا يسمح له بأن يقول أنا كردي . أما في العراق فالكردي ، سواء كان مواطنا عادياً أو وزيراً ، يستطيع أن يقول أنه كردي لأن الدستور يوفر له هذا الحق .

وفي العراق تدرس اللغة الكردية من المدارس الابتدائية حتى الجامعة . وهنالك محطة تليفزيون خاصة للاكراد ، واذاعة ، ودائرة مختصة بالثقافة الكردية في وزارة الاعلام ، وقسم مختص بالثقافة الكردية في المجمع العلمي العراقي . لا يوجد واحد من هذه الحقوق معترف به ويمارس في البلدان الاخرى التي يعيش فيها الاكراد . لا يوجد بلد واحد ، لافي ايران ، ولا في تركيا ، ولا في سوريا . لا توجد اذاعة ، ولا يوجد تليفزيون ، ولا توجد مؤسسة ثقافية كردية ، ولا يسمح للكردي بأن يشترك في السلطة بوصفه كردياً . هذا محرم في ممارسات تلك البلدان .

وكل الهجوم الذي يجري هو ضد العراق على الرغم من أن العراق هو أول بلد يعترف بالحقوق القومية للاكراد .

وأعطيكم نموذجاً عن التعامل المزدوج مع القضية الكردية . أمس جرى الحديث عن الاجراءات التي اتخذت لحماية الاكراد في شمال العراق . وقيل إن قوات التحالف الموجودة في تركيا ، في قاعدة انجريليك ، توفر الحماية للاكراد من التهديد المزعوم من جانب الحكومة العراقية . ولكن قبل أيام كلكم استمعتم وقرأتم التقارير التي أفادت أن الجيش التركي دخل إلى العراق في المنطقة الشمالية وضرب بالقنابل والمدفعية والطائرات الاكراد الاتراك والعراقيين الموجودين في المنطقة . ولكن قوات التحالف الساهرة جداً على حياة الاكراد وحقوقهم لم تفعل شيئاً .

الموضوع الآخر الذي أثير هو موضوع الشيعة والاهوار . في آذار/مارس أيضا قلت : إن الحديث عن مشكلة شيعة في العراق هو حديث يثير السخرية بين العراقيين كلهم . وقلت إن التاريخ العربي الاسلامي لم يشهد نزاعات طائفية كالتي حصلت في أوروبا بين الكاثوليك والبروتوستانت . نعم هنالك مذاهب متعددة في الاسلام . هذه المذاهب تعايشت عبر مئات السنين ، ولم يحصل في كل التاريخ العربي الاسلامي . إن الشيعة اضطهدوا السنة أو أن السنة اضطهدوا الشيعة لاسباب طائفية . لذلك فان اثارة هذه المسألة فيما يتعلق بالعراق هي لعبة دعائية وسياسية الهدف منها هو تجزئة العراق . وعملية التجزئة هذه يجري الاعداد لها على نطاق واسع ليس في العراق فحسب وانما في المنطقة ، ويراد منها اعادة السيطرة الاستعمارية القديمة إلى بلادنا واعادة امتيازات النفط التي حررناها في عملية التأميم في عام ١٩٧٢ .

إن العراق بكل شعبه - من الشيعة والسنة ، من المسلمين والمسيحيين ، من العرب والاكراد - ليس بحاجة إلى عطف الدول الاستعمارية وليس بحاجة إلى عطف الدول التي ألقت على العراقيين كلهم - السنة والشيعة والمسلمين والمسيحيين والعرب والاكراد - أكثر من ١٠٠ ألف طن من القنابل . شعب العراق ، رغم كل ما يتعرض له من مؤامرات ومن ظلم ، شعب موحد ويلتف حول قيادته الوطنية .

عندما أشيرت مزاعم السيد فان دير ستويل حول الوضع في الاهوار في ١١ آب/أغسطس الماضي ، اقترحنا على أعضاء مجلس الامن ارسال لجنة حكماء إلى المنطقة . قلنا ليأت عدد من أعضاء المجلس وعدد من دول المنطقة ويشاركوا في لجنة تأتي وتزور هذه المنطقة التي يردد عنها السيد فان دير ستويل مزاعمه . لماذا لم يرسل المجلس هذه اللجنة ؟ بدلا من ارسال اللجنة وكما قال أمس السفير الامريكي المحترم ، الرئيس بوش قرر أن ينقذ الشيعة في العراق ، هكذا فجأة اكتشف الرئيس الامريكي أنه شديد الاهتمام بالشيعة في العراق . طبعا أنتم تعرفون أنه لا الرئيس الامريكي ولا غيره من الحكام الغربيين يهتمون بأي قدر بالشيعة في جنوب لبنان ، والشيعة في جنوب لبنان يضربون يوميا بالمدافع الاسرائيلية والطائرات الاسرائيلية . فالشيعة في نظر الحكام الغربيين ألوان ، لون يهتمون به لانهم موجودون في منطقة فيها نفط ، وأنتم تعرفون مخزون النفط في جنوب العراق ، وهناك شيعة موجودون في مناطق ليس فيها غير البرتقال والتفاح وهو لا يغري بإرسال الطائرات والاساطيل .

العملية التي قامت بها الولايات المتحدة بايجاد منطقة حظر جوي في جنوب العراق لم يقصد بها حماية الشيعة وعرب الاهوار كما يُزعم . كان هناك تصميم على افتعال أزمة تؤدي إلى صدام عسكري مع العراق أثناء الحملة الانتخابية ، ونحن تصرفنا بالشكل الذي يحول دون تحقيق هذا الهدف الانتخابي . وبعد أن فرضت منطقة الحظر ، هم يقولون أنه لا يوجد هناك تحركات عسكرية في جنوب العراق ، والمنطقة يزورها باستمرار صحفيون وبرلمانيون وشخصيات حزبية ، عرب ، أوروبيون ، حتى أمريكيون ، صحفيون أمريكيون متواجدون في المنطقة ، وصوروا مظاهرات التأييد التي خرجت للقيادة من بين سكان المنطقة وظهر على الـ سي إن إن قبل عدة أسابيع كيف أُستقبل الرئيس صدام حسين في الاهوار ، وهذا يفضح كل اللعبة التي بدأت في ١١ آب/أغسطس لما جاء السيد فان دير ستويل إلى المجلس .

أنا لم أكن أرغب في الدخول في مجادلات مع أعضاء المجلس وقد أوضحت في بياني أمس واليوم كل الامور التي تهم المجلس ، غير أنني أجد نفسي مضطرا لأن أعلق على ما قاله السفير الامريكي المحترم يوم أمس . السفير الامريكي قال أن ليس هناك

مشكلة ، مجلس الامن سمح بشراء الغذاء من قبل العراق ، واذا كان الغذاء لا يصل إلى الناس فلأن النظام العراقي يحوّل الغذاء إلى الجيش ، وذكر أرقاماً عن ملايين الاطنان من الغذاء التي دخلت إلى العراق . هذا القول ـ مع الاسف ـ مظهر صارخ من مظاهر المغالطة والتضليل . نعم ! المجلس يسمح نظريا للعراق بشراء الغذاء والدواء ولكن المجلس يمنع العراق من بيع أي شيء كي يحصل على عائدات يشتري بها الغذاء والدواء . وأرصدة العراق في الخارج مجمدة ، لا يستطيع أن يستخدمها لشراء الغذاء والدواء ، وأخيرا استولى المجلس بالقرار ٧٧٨ (١٩٩٢) على تلك الارصدة .

الجانب الثاني ، الجانب الامريكي دائما يردد ما قاله أمس السفير الامريكي المحترم ، ان حكومة العراق تطعم الجيش ولا تطعم الشعب . العراقيون ـ سيادة السفير ـ يسخرون من هذا الادعاء . حكومة العراق هي من شعب العراق ، وشعب العراق يحب قادته ويثق بهم ، وطبعا هذه الحقيقة لا تعجب الإدارة الامريكية . والامر الذي يثير السخرية هو كيف يستطيع الجيش العراقي أن يأكل كل الاطنان التي ، أو كل ملايين الاطنان التي ذكرها السفير الامريكي المحترم في كلمته ؟ الاحتمال الوحيد هو أن يكون جيش العراق ١٨ مليون شخص ، وهذا صحيح . شعب العراق الذي هو ١٨ مليون انسان كله هو جيش للعراق يدافع عن سيادة العراق ووحدة العراق وكرامة العراق .

سيادة الرئيس ، أنا اشكركم لاتاحة الفرصة لي للتحدث اليكم هذا الصباح ، وأود أن أؤكد رغبتنا باستمرار الحوار مع المجلس ، واستمرار توضيح الحقائق كما هي . هذا هو الهدف الاساسي من طلبنا اللقاء مع المجلس ، ليس هدفنا المجادلة ، إلا إذا اضطررنا إلى ذلك . ليس هدفنا توجيه الاتهامات إلا إذا وجهت الينا اتهامات . ومن حقنا أن ندافع عن أنفسنا وأن نوضح الحقائق كما نراها .

آمل أن تواصل اللقاءات ـ سيادة الرئيس ـ للتوصل إلى تفاهم أفضل بين العراق والمجلس ، وإلى تعاون مثمر وبناء بين الطرفين .

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : طلب وزير الاعلام في الكويت سعادة الشيخ سعود ناصر الصباح الكلمة ، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

الشيخ سعود ناصر الصباح (الكويت) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لم أكن أنوي أن أكرم بيان الممثل العراقي برد عليه . ولكن بسبب تطرقه إلى بعض المواضيع الهامة الجاري بحثها في المجلس ، اعتقد أن من واجبي أن أجيب على بعض أشد النقاط حسما التي تناولها بالاكاذيب والتلفيقات والاضاليل .

النقطة الاولى هي مسالة الحدود . مرة أخرى نسمع من الممثل العراقي أقوالا تعيد إلى الاذهان الحالة في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ . لقد تكلم عن الحقوق التاريخية للعراق . وأعتقد أن هذه المسالة قد حسمت بالفعل عن طريق الاتفاقات والمعاهدات السارية بين العراق والكويت وهي الاتفاقات والمعاهدات التي يعود تاريخها إلى عامي ١٩٣٢ و ١٩٦٣ والتي ، علاوة على ذلك ، أشار إليها وسلّم بها قرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩٠) . وهنا استمعنا مرارا إلى مهاترة الممثل العراقي في إنكاره ودحضه لالتزامات العراق الدولية . لقد قبل العراق القرار ٦٨٧ (١٩٩٠) وهذا هو الموضوع الذي نبحثه الآن من جديد .

لقد كانت مشكلة الحدود السبب وراء المشكلة كلها . وأشار الممثل العراقي إلى عملية "عاصفة الصحراء" . إن "عاصفة الصحراء" لم تات من فراغ . لقد أتت "عاصفة الصحراء" بسبب الغزو العراقي للكويت واحتلاله الوحشي لها . هذه هي القضية . إن العراق مسؤول عما حدث في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ . لقد أدان المجتمع العالمي ومجلس الامن ما فعله العراق يوم ٢ آب/أغسطس .

وأشار الممثل العراقي إلى المحتجزين والرهائن ، وقال مرة أخرى إن العراق ليس لديه أي محتجزين أو رهائن . وقال إن اللوم والمسؤولية يجب أن يقعا على الحرب لتحرير الكويت . لقد احتل العراق الكويت طيلة سبعة أشهر - سبعة أشهر وحشية قتلت فيها قواته أبناء الكويت ومواطني بلدان أخرى ونكلت بهم واغتصبتهم وذبحتهم . والعراق مسؤول عن البحث عن كل شخص مفقود . لقد بعثنا إلى العراق بملف تلو الاخر بأسماء الكويتيين ومواطني البلدان الاخرى المفقودين ، ولم يردّ على أي منها . وما برحت لجنة الصليب الاحمر الدولية تعمل بنشاط في العراق محاولة العثور على هؤلاء الاشخاص ، ولكن دون تعاون من قبل النظام العراقي .

ويتكلمون عن عدم وجود مراكز اعتقال في العراق . يقولون إنه ليس لديهم سوى "سجون صغيرة" . إن العراق بأكمله مركز اعتقال . ويوجد سجناء معتقلون في العراق بمعرفة كاملة من النظام العراقي . وقال الممثل العراقي إنه ليس لهم مصلحة في الابقاء عليهم . إننا نعرف حق المعرفة مصلحة العراق في الابقاء على أبنائنا في السجون ومراكز الاعتقال في العراق : خلق المشاكل داخل الكويت ، وتفتيت وحدة الشعب الكويتي ، وحرمان تلك الاسر من أحبائها - الازواج والابناء والاخوة - المفقودين أو المحتجزين في العراق .

هذه ليست المرة الأولى التي يحتجز فيها العراقيون الرهائن . لنفكر في التاريخ الحديث ، عندما احتجز الكثيرون من الامريكيين والبريطانيين والفرنسيين والاوروبيين الآخرين رهائن خلال احتلال الكويت . إنهم يحاولون اقناعنا بأنهم الطرف البريء في هذا الموضوع كله . وللناس الذين يصغون إلى هذه المناقشة برمتها ، يبدو وكأنهم الضحية وكأننا مرتكبو الجريمة . إن تحويرهم للقصة بطريقة تدعو إلى السخرية لا يمكن إلاّ أن يجعل المرء يعتقد أننا لا نتعامل مع نظام مسؤول أو حكومة مسؤولة . وهم سيذهبون إلى أبعد الحدود من أجل الانكار والكذب والخداع .

وأشار الممثل العراقي أيضا إلى حادث يتصل بالمعدات المسروقة من الكويت . فعندما عبث العراق بالبلد كله - الابنية العامة والابنية الخاصة - لم يترك أي شيء في الكويت . ولكن بلغت وقاحته حد القول أنه لم تسرق أية حاضنات خلال احتلال الكويت . وأمامي وثيقة رسمية (S/24806) وقّعها ، بحضور ممثل للأمم المتحدة ، خضير وحيد المرشدي ، ممثل العراق في وزارة الصحة ، عندما أعاد العراق بعض المعدات الصحية التي سرقها العراق من الكويت ، ومن ضمنها الحاضنات . والعراق ينكر سرقة المعدات الطبية ، بما في ذلك الحاضنات ، ولكن الوثيقة متاحة لمجلس الامن لاستعراضها .

إن هذه الاكاذيب والاضاليل تذهب إلى صميم مشكلة أخرى - مشكلة المحتجزين والرهائن . إننا نحث مجلس الامن والدول الاعضاء في المجتمع الدولي على ألاّ يأخذوا ما قاله العراقيون بقيمته الاسمية . إن هناك المئات من المفقودين داخل العراق ، ونحث المجلس على التحقيق في هذا الموضوع بأية طريقة ممكنة .

وتكلم الممثل العراقي أيضا عن مسائل أخرى أنا واثق من أن الكثير من الاعضاء يشعرون بشيء من الاشمئزاز منها . لقد قال إن العراق لم يستلم أية مطالب بممتلكات شخصية من أشخاص في الكويت . إنه يتحدث عن العدالة ؛ ويتحدث عن الانصاف . وأعتقد أنه آخر من يعلم ما هو معنى العدالة والانصاف كما يظهر في كتب القانون . لقد قدمت مطالب كثيرة من أفراد بممتلكاتهم المسروقة من الكويت . وأعاد العراق مطالبهم قائلا إنه لن يكون مسؤولا عن أية ممتلكات خاصة . وهذا مثال آخر على تمادي العراق في تحدي قرارات مجلس الامن والدول في العالم .

لا أرغب في الخوض في المسائل الاخرى الكثيرة ، لانني لا أعتقد أنها تستحق معالجتها هنا . ولكن أصبح من الجلي تماما للمجتمع الدولي ولمجلس الامن أننا نواجه هنا نظاما ينكث وعده في مسألة تقع في صميم القضية كلها . إن صميم المشكلة هو أننا دخلنا الحرب في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ بسبب غزو الكويت الذي وقع في آب/أغسطس ١٩٩٠ .

ويجلس الممثل العراقي هنا الآن كما لو كان ضحية العالم . ولكن نحن الضحية . إننا الضحية والعراق هو مرتكب الجريمة ، لا العكس . وآمل أن يفهم ذلك لدى إدلائه ببيانات في المستقبل .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أعطي الكلمة لنائب رئيس وزراء العراق ، سعادة السيد طارق عزيز .

السيد عزيز (العراق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : عندما أتيت الى المجلس ، لم أكن أود ، ولا أزال لا أود ، أن أدخل في مجادلات شخصية وأن أوجه اتهامات شخصية . لقد أصغى المجلس بانتباه الى بياني بالامس والى بياني هذا الصباح . ولم يكن في هذين البيانين أي شيء شخصي ، باستثناء مناسبة واحدة عندما اضطررت الى أن أتقدم بايضاح فيما يتصل بادعاء واتهام من جانب أحد الممثلين في المجلس . والآن استمعنا الى بيان مليء بالهجمات الشخصية .

أولا وقبل كل شيء ، فيما يتصل بمسألة المفقودين في العمليات ، لقد طلبت من المجلس في بياني صباح اليوم أن يوجه دعوة الى ممثل اللجنة الدولية للصليب الاحمر للإدلاء ببيان موضوعي بشأن الموضوع .

ثانيا ، فيما يتصل بمسألة الممتلكات ، طلبت الى المجلس أن يوجه دعوة الى السيد فوران ، وهو المسؤول عن هذه العملية ، للإدلاء بتقرير موضوعي بشأن تلك المسألة .

وعلى الرغم من رغبتي الاساسية في ألا أخوض في هجمات شخصية ، أشعر بانني مضطر الى أن أذكر المجلس بأن الشخص الذي كان يتكلم أمام المجلس منذ لحظة هو نفس الشخص الذي درب إبنته المراهقة على الكذب على كونغرس الولايات المتحدة بشأن القصة المفضوحة المتصلة بالحاضنات . عندما ذكرت تلك القصة ، لم أقل أن الحاضنات لم تؤخذ من الكويت الى العراق - وقد استمع المجلس الى جيدا . لقد أشرت الى تلك القصة المختلقة المزعومة ، التي عرضت أمام كونغرس الولايات المتحدة ، ومؤداها أن جنودا عراقيين أخرجوا أطفالا كويتيين من حاضناتهم ، مما أدى الى موتهم . وبعد ذلك علم أن تلك القصة برمتها كانت مختلقة وأن الطفلة البريئة التي روت تلك القصة على الكونغرس كانت ابنة الشخص الذي تكلم أمام المجلس ، والذي كان في ذلك الوقت سفير الكويت لدى الولايات المتحدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يرغب وزير إعلام الكويت في أن يتكلم ، وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

الشيخ سعود ناصر الصباح (الكويت) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

السيد الرئيس ، آسف لأن آخذ مزيدا من وقتكم . إنني أعلم أن الوقت ثمين للغاية بالنسبة لكم ولاعضاء مجلس الامن الآخرين ، ولكنني أود أن أرد مرة أخرى على الملاحظات المضحكة التي أدلى بها الرجل الذي يجلس في الناحية الاخرى من الطاولة هنا .

إن وصفه لقصة بأنها مختلقة يعتبر كذبة تامة من جانبه . إن اشارته لقصة حقيقية وواقعية - بكل جوانبها - في هذا المجلس ، بشأن فتاة عمرها ١٦ سنة ، تبين مرة أخرى كيف يعامل هذا النوع من الأشخاص البشر والمعاناة الانسانية .

وأود أن أقول بوضوح لا لبس فيه إنني أعتز وأتشرف بأن أكون أبا لتلك الفتاة ، التي تحملت أهوال الاحتلال العراقي طوال شهرين كانت فيهما في الكويت . وأكرر أن كل أب سيكون مفتخرا ومتشرفا بأن تكون له إبنة شجاعة تمر بتلك التجربة . وإذا لم يتشرف بكونه أبا لفتاة كهذه الفتاة ، فإنه لا يستحق أن يكون أبا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : نظرا لانه لا يوجد عضو آخر في المجلس يرغب في طرح أسئلة على نائب رئيس وزراء العراق ، أقترح ، بموافقة المجلس ، تعليق الجلسة الآن . وأدعو الاعضاء الى الاجتماع فورا لاجراء المشاورات .

علقت الجلسة الساعة ١٢/٠٥ واستؤنفت الساعة ١٢/٥٥

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : في ختام المرحلة الحالية من النظر في البند المدرج في جدول الاعمال ، أذن لي ، عقب المشاورات بين أعضاء مجلس الامن ، بالإدلاء بالبيان التالي باسم المجلس :

"استمع مجلس الامن باهتمام كبير ، آخذا بعين الاعتبار الآراء التي أعرب عنها رئيس المجلس والبيانات التي أدلى بها أعضاؤه حول مدى تقيد حكومة العراق بالتزاماتها بمقتضى قرارات مجلس الامن ذات الصلة ، الى البيانات التي أدلى بها نائب رئيس الوزراء العراقي . يأسف المجلس لعدم وجود أية اشارة في بيانات نائب رئيس وزراء العراق الى الطريقة التي تعتزم بها حكومة العراق الامتثال لقرارات المجلس . ويأسف أيضا للتهديدات والمزاعم وعبارات التهجم التي لا أساس لها والتي وجهها نائب رئيس وزراء العراق الى المجلس واللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ولجنة تخطيط الحدود واللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) . ويرفض المجلس رفضا باتا هذه التهديدات والمزاعم وعبارات التهجم .

"والمجلس ، إذ استمع الى جميع الكلمات في المناقشة ، يؤكد من جديد تأييده الكامل للبيان الذي أدلى به رئيس المجلس باسمه لدى افتتاح الجلسة الـ ٣١٣٩ .

"ويرى مجلس الامن أنه على الرغم من بعض الخطوات الايجابية لم تتقيد حكومة العراق تقيدا كاملا غير مشروط بالتزاماتها ، وعليها أن تفعل ذلك وأن تتخذ على الفور الإجراءات الواجبة في هذا الصدد" .

بهذا يكون مجلس الامن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله . وسيبقي المجلس المسألة قيد النظر .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠